الفصل الثاني

مراحل الصراع العربي الاسرائيلي واتجاهات الموقف السعودي

المبحث الأول

تطور مراحل الصراع وميادينه ووسائله

يغطي الصراع بين العرب وإسرائيل مسافة زمنية تمتد من عام ١٩٤٨ م أول مواجهة عسكرية بين القوات العربية واليهودية ، حتى الآن . أما الرقعة الجغرافية التي يشملها الصراع ، فهي المنطقة العربية بأسرها ، وإن كانت أعباء الصراع العسكري والسياسي قد تفاوتت مقاديرها بحسب قرب الدولة من مسرح الصراع الرئيسي وهو جبهة المواجهة التي تضم مصر وسوريا والأردن ، ولبنان وإلى حد ما العراق . وخلال المدة الزمنية التي استغرقتها هذا الصراع اتسع نطاقه السياسي وتجاوز المنطقة العربية إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . ومن ناحية أخرى تنوعت أساليب الصراع ، ودروب المواجهة وأصبحت الأقدار العربية رهنا لهذا الصراع ، كما أثر على اتجاهات التطور الاجتماعي ، واتجاهات السياسات الخارجية للدول العربية مع العالم الخارجي فضلاً عن أثره الواضح على شبكة العلاقات بين الدول العربية ، وصارت المحصلة النهائية لهذا الصراع هو وأد التطور العربي ، وتكبيله بأغلال هذا الصراع ومتطلباته ولقد اختلف الرأى حول طبيعة الصراع بين العرب وإسرائيل ومن ثم تباينت الاجتهادات الساعية إلى إيجاد حل له . فمن قائل أنه **صراع عسكري** لا يحسمه إلا القوة على مسرح القتال ، وهذا يتطلب « توليفة » معينة من العلاقات السياسية بين العرب والخارج ، وتأمين مصادر التسليح الفعال ، وانصراف الهمم إلى حسم الصراع عسكريا . ولكن هذا الحل ظهرت له عقبات :

أولها : أن استماتة الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل والحيلولة دون تفوق العرب عسكريا عليها انطلاقا من التزامها الثابت تجاه تفوق إسرائيل وأمنها بالشكل الذي تحدده بقطع النظر عن أية ضغوط أو احتجاجات ضد هذا المسلك ، تجعل المضي في هذا السبيل أمراً عقيماً .

وثانيهما : أنه مادام الأمر كذلك ، فإن موارد العرب ستظل مرهونة تحت ذمة الصراع ، مع ما يستلزمه من ضغوط للحصول على الأسلحة ، وما تعانيه خطط التنمية والتطور في العالم العربي نتيجة تخصيص الموارد الاقتصادية والبشرية للصراع .

وهناك من قال إنه **صراع حضاري** ، ومن ثم يحتاج إلى نفس طويل ، وإلى دعم جوانب الحضارة العربية حتى تتفوق على الحضارة الاسرائيلية ورأى جانب من هذا الفريق ضرورة التمسك بالديمقراطية كمظهر من مظاهر النمو الحضاري ، وهذه مقولة تلقى الكثير من الاهتمام في أوساط كثيرة ، ولكن قطاعا من المثقفين العرب يرفض هذا التوصيف على أساس أن الحضارة العربية لا يقابلها حضارة إسرائيلية ، وليست إسرائيل في نظرهم سوى دولة مزروعة تستهلك حضارة الغرب وتستفيد منها دون أن تكون طرفا فيها أو منتمية إليها .

وبين هذين الفريقين القائلين بالطبيعة العسكرية ، أو الحضارية للصراع اتجهت الأفكار إلى البحث عن صيغة عملية ، فذهب البعض إلى أن طول مدة الصراع وتكاليفه المالية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية قد أدت إلى تراكم الثارات ، ومضاعفة العداوات ، وتزايد الحواجز من كل نوع ، وأنه خلف أسوار العداء والترقب العالية لاشك تكمن في قلوب البعض الرغبة في الاستقرار والسلام ، وأن استكناه ما في هذه القلوب قد أصبح حقيقة سياسية ظاهرة فيما نراه من ظهور الجماعات السياسية في إسرائيل تطالب بالسلام الذي يحقق الأمن للجميع ، وبات على الجانب العربي إلا يستمر في إغفال أهمية هذا التيار مهما كان صغيراً ، وأنه طالما تحولت القناعة العربية العامة إلى ضرورة تواجد الجميع ، اليهود والعرب وتعايشهم على صيغة تضمن العدل للجميع والسلام للجميع ،

فلا ضير من تشجيع أصداء هذه الدعوة داخل المجتمع الإسرائيلي . ومن ثم رأينا جهود الاتصال من جانب العرب والفلسطنيين بهذه الجماعات ، مما لم يعد يعتبر خيانة للقضية أو نكوصا عن الخط القومي خصوصاً وأن هذه الجماعات وغيرها قد أدخلت في الفكر السياسي الإسرائيلي ولو بشكل هامشي بعض المفاهيم مثل الحقوق الفلسطينية والشعب الفلسطيني وعدالة المطالب الفلسطينية ، وبشاعة سياسة الإبادة ضد الفلسطينيين ولئن واجه المسلك العربي أصوات المعارضة بعضها وطني وبعضها غير ذلك في الصفوف الفلسطينية ، وفي الصفوف العربية ، خصوصاً إزاء سياسة البطش والإبادة التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية وتلقى الإعجاب من قطاعات كبيرة من الرأى العام الإسرائيلي ، فإن محاولة اختراق المجتمع الإسرائيلي تظل أسلوبا له أهميته في تصعيد المقاومة الاجتماعية والسياسية للسياسات الرسمية للحكومات الإسرائيلية .

ويجب أن نسجل – في صدد استعراض الأفكار العربية في هذا الشأن – أن البعض كان يعتقد – وربما لا يزال – أن تشجيع عوامل التناقض بين فئات اليهود داخل المجتمع الإسرائيلي يمكن أن يفضي في النهاية إلى تقويض دولة إسرائيل .

وأخيراً لا يجوز أن نغفل اتجاها له نصيبه في خريطة الفكر السياسي العربي المرتبط بالصراع ذهب إلى أنه طالما أن المجتمع الإسرائيلي له تكوين عصبي ونفسي عدواني ويفرض على قادته العسكريين والسياسيين أن تكون مؤسسات المجتمع وتشكيلاته وتجمعاته بالشكل الذي ينسجم مع نظرية الأمن الإسرائيلي ومقولة الإسرائيلي اليقظ المتحفز المحاط ببحار العداء العربية المتربصة به كي تنقض عليه وتفتك به مع أول فرصة ، طالما أن ذلك كذلك ، فإن استمرار هذا – الوضع يغري فئات المغامرين بالهجرة إليه لتجربة هذه الحياة غير العادية كما يدفع بفئات أخرى من الهجرة المضادة الذين ضاقت أعصابهم عن تحمل هذه التبعة الثقيلة الطويلة . وطالما كان تصوير الخطر لإعداد المجتمع لمواجهته على هذا النحو يؤدي إلى تماسك المجتمع الإسرائيلي يدفع بطبقاته المتذمرة إلى كبت أسباب التذمر لمواجهة الخطر الواحد ، فإن إقناع المجتمع الإسرائيلي بزوال هذا الخطر الموهوم ، والنفاذ

إلى قواعد المجتمع الإسرائيلي بعروض السلام المقترن بالأمن للجميع ، كفيل بأن يفك تماسك هذا المجتمع ويفاجئه بنمط العيش في ظل السلام الذي لم يتعود عليه . وهذا ما أشار إليه غلاة الصهاينة عندما بدأ العرب يرفعون ألوية السلام ويدللون على فساد الدعاية الصهيونية بأن العرب متعطشون للدماء اليهودية .

على أن دعاوي التعايش العربي اليهودي على مستوى الدول ، قد اقترن بقناعة هامة تنادي بضرروة بناء جسور الثقة بين اليهود والفلسطينيين وتجاوز ثارات الماضي إلى مستقبل برىء ناصع ، ولكن سياسات إسرائيل أحرجت أصحاب هذه الدعاوي وأظهرتهم بين ذويهم على أنهم إما جهلة بطبيعة الصهاينة ، أو خونة لقضيتهم ، أو على الأقل بلهاء لا يقدرون على التميز السليم .

والحق أن الدبلوماسية الفلسطينية التي شنت حملة سلام ضارية ضد إسرائيل ورفضها للسلام منذ إعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ م قد وضعت الحكومة الإسرائيلية في مأزق شديد لأنها حددت مجال الصراع وهو السعي إلى السلام والاعتراف النهائي بالحق الفلسطيني في دولة مستقلة في فلسطين .

المبحث الثاني
آثار الصراع في المجتمعات والعقلية العربية

انتهينا إلى أن الصراع بين العرب وإسرائيل قد أثر على كل شيء في الحياة العربية ، ويبقى أن نتعقب ببعض التفصيل أثر الصراع في العقلية العربية وفي المجتمعات العربية بشكل عام ، علماً بأن هذه الآثار عامة في جميع الأقطار العربية ، وإن اختلف تركيزها بحسب تأثر الدول العربية بصورة مباشرة من الصراع في جوانبه العسكرية بشكل أخص .

يصعب القول أن الصراع بين العرب وإسرائيل قد أثكر بشكل جدي على المجتمعات العربية قبل المواجهة المريرة عام ١٩٦٧ م ، وذلك أنها كانت فاصلاً بين عهدين هامي ، **أولهما** : اتسم بتعبئة إعلامية وسياسية ونفسية هائلة استمدت

مادتها من التضليل وسوء النية المقترنة بالجهل بقدرات إسرائيل وحقيقة ارتباطاتها الخارجية ، فضلاً عن الجهل بقدرات المواجهة العربية فأصبح المواطن العربي في ظل ذلك المناخ وقد امتلاء اعتزازا وفخراً بقياداته وراح يتعطش ليوم اللقاء مع العدو وحتى يسعد بحلاوة النصر . فإذا بهذه الأحلام تتحول إلى أوهام وكوارث ، ويترتب على ذلك سلسلة من الآثار الاجتماعية والسياسية بعضها ما يلي :

١ – انهيار الثقة في كل شيء خصوصاً فيما يتصل بالعلاقة بين المواطن وحكومته فأصبح المواطن لا يثق فيما يقال ، رغم محاولات الحكومات بعد ذلك المبالغة في الصدق . وقد تحولت شحنة العداء لإسرائيل واستخفافه بها التي غذته بها أجهزة إعلامه إلى نقمة على الذات العربية نفسها ، وعلى كل ما يتصل بها . وكان على المواطن أن يعيد النظر في كل شيء بعين الشك والحذر ، وأن يبحث لنفسه عن تكييف جديد بعد سقوط المثل والريادات في نظره . وقد أسهم الأدب العربي بجميع فنونه في تعميق هذا الأثر ، بل أن موضوع الأدب ، وأشكاله الفنية قد تأثرت هي الأخرى بذلك . ولا غرو فتاريخ الأدب يؤكد الارتباط الوثيق بين التيارات السياسية والاجتماعية وبين التيارات الأدبية والمذاهب النقدية .

٢ – في إطار الشك وعقدة النقص العربية التي تكونت لدى المواطن العربي اتجه الرفض العربي إلى كل شيء ، فحدثت مواجهات بين النظم السياسية وبين حركة الرفض الداخلية ، والتي قامت على أساس سقوط أهم أسس الشرعية لهذه النظم ، وهو الإسهام بالقدرة على مواجهة إسرائيل وهزيمتها بل إن قضايا هامة صبرت بعض الشعوب العربية على الحرمان منها – رغم حيويتها – لأن هذه الحكومات كانت تجعل الاستعداد للمواجهة فضل السبق على ما عداه .

٣ – حدثت في العقل العربي مقارنات تلقائية بين ما يحدث في العالم العربي وما يحدث في إسرائيل ، فصارت نتيجة الحرب خير دعاية لنمط الحياة الإسرائيلية ، وازدهرت نتيجة لذلك نظرية الذرائع Pragmatism في كل فروع المعرفة التي تجعل أهمية الثقافة والمعارف والنظريات والفلسفات والسياسات رهن

بمدى قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة وأصبحت الغاية تستحل كل الوسائل مهما تصاغرت في عالم القيم والأخلاق .

٤ – حدثت بلبلة في العقلية العربية ، فأحجم بعضها عن السياسة واتجه إلى الإغراق في الدين ، فظهرت نتيجة لذلك الجماعات الدينية المتطرفة ، بينما ظهرت على النقيض الاتجاهات السياسية المتطرفة . وحارت العقلية العربية فيما تأخذ وما ترفض ، واشتد الإقبال على أجهزة الإعلام الأجنبية وخاصة الممنوعة ، بأذن صاغية مصدقة ، كما أدى ذلك إلى شيوع الفوضى في العلاقة بين السياسة والتربية ومناهج التعليم ، فضلاً عما أدى إليه ذلك من تعريض العقل العربي لكافة صنوف الاستباحة الثقافية ، وخاصة في صدد كتابة التاريخ العربي .

٥ – نشأت في غضون ذلك أزمة الثقافة والمثقفين ، ذلك أن جزءا من ضريبة البقاء للمثقفين هي الاشتراك في مجاراة الخط الإعلامي الرسمي دون اقتناع به ، فساهموا رغما عنهم في هذه الملهاة .

ومن الإنصاف أن نقرر أن نتائج حرب أكتوبر قد أسهمت في إصلاح الكثير من آثار هزيمة ١٩٦٧ م ، ولكن التمزق العربي والاستئساد الإسرائيلي وهما خصائص مرحلة ما بعد أكتوبر قد استرجعت الكثير من الآثار السلبية التي اقترنت بالهزيمة ، ذلك أن مسار القضية العربية ، والقوة النسبية العربية تجاه إسرائيل ، قد سارت في منحنى منحدر لأن العرب لم يحسنوا استثمار نتائج حرب أكتوبر . وتجب الإشارة هنا إلى حقيقة هامة ، وهي أن فترة الصراع خوصاً بين الهزيمة في يونيو ١٩٦٧ م ونصر أكتوبر ١٩٧٣ م شهدت تماسكا عربيا صارما خلف شعار واحد هو الانتقام للكرامة العربية الجريحة من أثر الهزيمة ، وكان الاجماع العربي على هذا الهدف تاماً وحاسماً ، ولذلك كان أثر الصراع أوضح في علاقات العرب الخارجية حين ربطوا هذه العلاقات مع الدول الأجنبية على مدى تعاطف هذه الدول أو تباعدها عن الموقف العربي ، وكان التماسك العربي كفيلاً بإنجاح هذه السياسة إلى أبعد الحدود .

ومن المفارقات المؤسفة أن آثار الصراع انتقلت بعد حرب أكتوبر من نطاق العلاقات العربية الأجنبية ، إلى دائرة العلاقات العربية – العربية ، وهذا هو بالتحديد أهم أهداف إسرائيل . ولكن لماذا حدث هذا التحول الهام ؟ يبدو أن وحدة الهدف العربي وإحساس الدول العربية جميعا بأهمية تحقيقه في مرحلة الهزيمة ٦٧ – ١٩٧٣ م قد عصمت الدول العربية من الاختلاف والتحزب . أما بعد أكتوبر فكان المطروح هو البحث عن صيغة للسلام والتسوية ، ومن هنا تشعبت الاجتهادات والآراء ، ولعبت القوى الخارجية في بعض الأحيان أدواراً هامة في إذكاء الصراعات العربية . ولم يعد المستهدف أساساً هو إسرائيل وإنما الأطراف العربية ضد بعضها البعض .

ولكن هذا الخط الزمني الواضح في تركيز ووضوح آثار الصراع على القرار العربي سواء تجاه العالم الخارجي ، أو في إطار السياسات العربية ، لا يعني عدم المزج بين آثار الصراع في الميدانين بدرجات متفاوتة ، فلا تزال هذه الآثار واضحة في الميدان معا . ولا شك أن الوفاق العربي الحالي سيترك آثارا إيجابية على مجمل الموقف العربي .

وصانع القرار العربي في الاطار العربي ، أو مع العالم الخارجي هو نتاج هذا كله ، وهو أحد إفرازات الوضع العربي العام ، وهذه واحدة من الروافد الاجتماعية والفكرية الهامة لصناعة القرار العربي ، كما هي في صناعة القرار الأجنبي تجاه العرب .

المبحث الثالث

اتجاهات الموقف السعودي نحو الصراع العربي الصهيوني

تمهيد :

أدت نشأة المملكة التاريخية والسياسية والجغرافية إلى صياغة خطوط متميزة لسياستها الخارجية ، واقتضت التركيز بشكل ملحوظ على العالمين الإسلامي والعربي [1] . وقد عبر جلالة الملك عبد العزيز عن خطوط هذه السياسة لأول مرة في وضوح بقوله [2] « أما سياستنا الخارجية فقد أقمنا أسسها على مسالمة جميع الأمم والتعاون معهم على ما فيه إحقاق الحق ومقاومة الظلم وحفظ المصالح المتبادلة بالتعاون والإنصاف فمن والانا على ذلك والياه وعرفنا له حقه وأخلصنا له الصداقة وحسن المعاملة في السر والعلانية ، فسياستنا سياسة سلم ومسالمة وصدق ومصادقة . فأما من قابل سلمنا بالعدوان وصداقتنا بالعداء فإنا نستعين الله عليه بحقنا وندفع عدوانه بما آتانا الله من قوة وهو نعم النصير » .

وقد اتضح خلال معالجتنا لسياسة الملك عبد العزيز في القضية الفلسطينية [3] كيف عنى الملك عبد العزيز بإبراز وتعميق خطوط السياسة الخارجية السعودية خاصة في المجالين الإسلامي والعربي ، وكيف سار أسلافه على هذا النهج ، بحيث تضمنت بيانات تولي الحكم تكرارا لهذه الخطوط . غير أنه إذا كانت مبادىء السياسة السعودية واضحة وثابتة ، فإن أساليب تنفيذ هذه المباديء قد تطورت وتعددت حسب الظروف ، كما تنوعت المتغيرات والمؤثرات

---

(١) راجع في ذلك د. عبد الله الأشعل – الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي – الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٨ م ، الفصل السادس ، د. عبد الله القباع ، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية ، الرياض ١٩٨١ م ، ص ٢٨ وما بعدها .

(٢) راجع رابح لطفي جمعه ، حالة الأمن في عهد الملك عبد العزيز الرياض ١٩٨٢ م ، ص ١٤١ .

(٣) راجع الفصل الأول من هذه الدارسة .

في هذه السياسة [١] ، مثلما تنوعت أدوات تنفيذها [٢] ، ودوائر اهتماماتها [٣] .

المطلب الأول : مبادىء السياسة الخارجية السعودية إزاء الصراع :

تتلخص مبادىء السياسة السعودية من خلال الممارسات والتصريحات الرسمية فيما يلي :

١ – فيما يتعلق بالصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب ، تؤمن المملكة بضرورة تخفيف التوتر ، ولذلك رأت في سياسة عدم الانحياز مدخلا صحيحا لخدمة هذا الهدف [٤] .

٢ – فيما يتعلق بالانقسام الاقتصادي العالمي بين الشمال والجنوب أو ما يسمى بالانقسام الرأسي ، مقابل الانقسام الأفقي (الأيديولوجي) ترى المملكة أن العدل والتعاون هما أساس أي تقدم وحل للمشاكل الاقتصادية [٥] .

٣ – أما في المجال الإسلامي [٦] ، فتدعو المملكة إلى الوفاق والتكافل والتضامن بين المجتمعات الإسلامية ، وحماية الجاليات الإسلامية وتوفير ظروف رفاهيتها ونموها .

---

(١) راجع حول العوامل المتعددة المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية د. سعود القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، الرياض ١٩٨٦ م ، الفصل الأول .

(٢) المرجع السابق ، الفصل الخامس .

(٣) نفس المرجع ، الفصل الثالث .

(٤) راجع على سبيل المثال بيان وزير خارجية المملكة الأمير سعود الفيصل في المؤتمر الوزاري التحضيري لعدم الانحياز في ٨ يناير ١٩٨٤ م في نيودلهي ، الجزيرة ٩ يناير ١٩٨٤ م .
راجع سلوك المملكة في الأمم المتحدة تجاه هذا الموضوع ، د. القباع ، ص ١٢٦ – ١٣٢ .

(٥) خطاب الأمير سعود الفيصل في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة منشور في ص ١٧٥ من كتاب د. القباع ، مرجع سبق ذكره . أما موقف المملكة التفصيلي من هذه القضية فقد عرضه المرحوم السفير جميل البارودي أمام الدورة الخاصة السابعة للجمعة العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٥/٩/١٠ م ، الملحق رقم جـ في المرجع السابق ، ص ١٨٥ وما بعدها وراجع أيضاً نفس المرجع ص ١١٧ – ١٢٦ .

(٦) لمزيد من التفصيل راجع د. عبد الله القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، مرجع سابق ، الفصل السابع .

٤ – في المجال العربي [١] ، تدعو المملكة وتعمل بكل طاقتها على تصفية وتنقية الأجواء العربية ، وتحقيق الوئام ، والقضاء على الخلافات بالطرق الودية ونبذ الصدامات والحروب التي تمزق أواصر الأخوة وتعكر صفو النفوس ، واحترام إرادات الدول الأخرى وأسلوب حياتها ، وتحقيق التضامن العربي العام ضد مغتصبي الحقوق العربية .

٥ – في المجال الخليجي ، تعتقد المملكة أن التجانس في كل شيء بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون يوفر الأسس الصالحة لقيام صرح من التعاون والتكافل بين مجتمعات هذه الدول ، وأن هذا الصرح هو إضافة للقوة العربية ، ودعم للجامعة العربية ، وإطار لتحقيق مساحة أكبر من الوفاق والوئام في الإطار العربي [٢] .

٦ – أما بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي ، فيحكم موقف المملكة المبادىء والقناعات التالية :

(أ) أن مأساة فلسطين مؤامرة تضافر على تنفيذها الصهيونية والاستعمار والشيوعية العالمية [٣] ، وترفض المملكة اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئيين ، بل هي قضية سياسية من الدرجة الأولى ، قوامها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وفي إقامة دولته المستقلة على أرضه .

(ب) أن قضية الشرق الأوسط هى إحدى نتائج القضية الفلسطينية ، وأن من مضاعفات هذه القضية الجوهرية التي تشكل لب الصراع العربي الاسرائيلي ، غزو إسرائيل للبنان ، ومذابح المخيمات ، وأزمة المقاومة الفلسطينية ، والكثير من الخلافات العربية ، بل والحرب العراقية الإيرانية .

---

(١) انظر بعض التفاصيل عن هذا المجال في السياسة السعودية ، المرجع السابق ، الفصل السادس .

(٢) انظر الفصلين الرابع والسادس من كتاب د. عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي ، السالف الإشارة إليه .

(٣) راجع معتقدات الملك فيصل الصارمة حول هذا الموضوع في د. السيد عليوه ، الملك فيصل والقضية الفلسطينية ، الرياض ١٩٨٢ م .

(جـ) أن المأزق العربي في الصراع العربي الإسرائيلي يرجع إلى سببين :

أولهما : الخلافات العربية وتفرق الصفوف العربية .

وثانيهما : التأييد والدعم والمساندة الأمريكية غير المشروطة لإسرائيل ، وهذه من أهم نقاط الخلاف بين المملكة والولايات المتحدة ، حيث تأمل المملكة أن تتصرف كقوة عظمى لديها إحساس بالعدل والإنصاف ، وليس كعملاق عسكري لا تحكمه سوى القوة الخرقاء [١] .

وقد أكدت المملكة موقفها الإجمالي من شروط التسوية في تصريحات عديدة للأمير سعود الفيصل وزير الخارجية [٢] ، إذ أوضح أن هناك شرطين أساسيين يجب تحقيقهما أولاً ليمكن تحقيق تسوية سلمية وهما : الانسحاب الإسرائيلي الكامل والشامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس العربية ومنح الشعب الفلسطيني حقه في العودة إلى بلاده وحق تقرير مصيره بنفسه .

ثم تطرق الأمير سعود إلى الموضوع بشكل أكثر تحديداً متناولاً مسألة عنيت الدراسة بإبرازها ، وهي مسألة التحول في الموقف السعودي العربي من مرحلة الرفض الكامل لكل شيء إلى مرحلة النظر المسئول في شروط التسوية فقال [٣] :

« يجب على إسرائيل أن تتأكد من قبولها في المنطقة قبل أن تنسب نفسها إلى هذه المنطقة ، وأن أساس هذا القبول هو تحقيق تسوية مع الفلسطينيين على أساس الاعتراف بقيام دولة فلسطينية مستقلة . إن ذلك سيؤدي إلى تطبيع العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ، وهذا التطبيع هو شرط أساسي لتطبيع العلاقات بين

---

(١) راجع تحليلا وافيا لهذه النقطة في مقابلة شاملة لمجلة « المجلة » السعودية مع الأمير سعود الفيصل يناير ١٩٨١ م ، وكذلك التحليل الذي قدمه خبير شئون الشرق الأوسط وليم كواندت في مقاله :

Riyadh between the Super- Powers, Foreign policy, No. 44, Fall 1981, PP. et sq.

(٢) انظر أيضا د. صدقة يحي مستعجل ، الإمكانات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي ، مطبوعات تهامة ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٥٢ .

(٣) مقابلة الأمير سعود الفيصل مع مجلة نيورويك الأمريكية في ١٩٧٧/١٠/٣١ م ، ص ٦٤ ، وكذلك المرجع السابق .

إسرائيل وبقية دول العالم العربي ، وبغير ذلك ، فلا يمكن تحقيق تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل » .

ثم جاء الموقف السعودي المتكامل بعد ذلك بأربع سنوات في مشروع الملك فهد ذي النقاط الثمانية التي ألمحنا إليها بالتسجيل والإيضاح في جزء لاحق من هذه الدراسة [١] .

المطلب الثاني : تطور الوسائل السعودية تجاه الصراع :

تقلبت صور الصراع العربي الإسرائيلي ، وتعددت معها أساليبه ووسائله ، كما تنوعت واتسعت ميادينه ويهمنا أن نلقي هنا الضوء في عجالة على تنوع الوسائل السعودية في هذا الصراع .

استخدمت السعودية حتى الآن مختلف الوسائل التي تتناسب مع تنوع مراحل الصراع ، وهذه الوسائل هي على وجه الإجمال ثلاثة وهي :

الوسيلة الأولى : الوسيلة العسكرية :

وقد شاركت المملكة – ولو بشكل رمزي – خلال الصراع العسكري الأول عام ١٩٤٨ م ، كما اشتركت القوات السعودية في دعم الجبهة السورية عام ١٩٧٣ م [٢] .

الوسيلة الثانية : الوسائل الاقتصادية وتشمل ما يلي :

(أ) دعم صمود دول المواجهة المتضررة من العدوان الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ م وكذلك دعم صمود المقاومة الفلسطينية .

(ب) إجراءات الحظر الاقتصادي والتجاري ضد إسرائيل (سياسة المقاطعة الشاملة العربية ضد إسرائيل) .

---

(١) انظر المشروع السعودي المشار إليه حين أعلن للمرة الأولى في صحيفة عكاظ العدد ٥٥٤٩ في ١٩٨١/٨/٩ م ، ص ٤ .

(٢) Replica, Oct 15, 1973, PP. 1-2.

(جـ) استخدام البترول كسلاح سياسي للضغط على الدول المؤيدة لاسرائيل ، كي تكف عن هذا التأييد ، وتساند الحق العربي .

وتذكر بعض المصادر [1] أن استخدام البترول كسلاح دبلوماسي من قبل العرب ضد الغرب وإسرائيل فكرة ترجع إلى أول صدام عربي صهيوني عام ١٩٤٨ م . ذلك أن الجامعة العربية وقد بدا لها دعم الغرب للجماعات والعصابات الصهيونية أصدرت عدداً من القرارات في يونيو ١٩٤٦ م ، يدعو أحدها إلى منع البترول عن الغرب ، ولكن القرار لم ينفذ عند اندلاع الحرب عام ١٩٤٨ م ، نظراً لعدم اقتناع بعض الدول العربية بالخلط بين البترول كعملية تجارية ، وبين الاعتبارات السياسية . والواقع أن القرار العربي لم يكن يراعي الاعتبارات العملية المرتبطة بتنفيذه وهي هيمنة الشركات الغربية على جميع مراحل صناعة البترول .

كذلك تكررت محاولات استخدام البترول كسلاح سياسي بعد ذلك . فعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ م ثم حظر البترول [2] عن فرنسا وبريطانيا عقب تفجير أنابيب البترول ووقف تدفق النفط عبر حيفا ، مما أدى إلى خسائر فادحة في أوروبا في شتاء ذلك العام ، كما أدى إلى رفع أسعار البترول ، ودام الحظر ستة أشهر فقط .

وعقب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ م ، أدى إغلاق قناة السويس وقرار حظر البترول لعدة أيام ، إلى تأثر أوروبا واليابان ، ولكن المملكة قدرت أن هذا القرار سيؤدي إلى انتحار قومي ، فقد أدى بالفعل إلى إفلاس الدول العربية المنتجة للبترول في وقت هي في أشد الحاجة فيه إلى الموارد المالية لأغراض التنمية ، ولدعم دول المواجهة واستعادة قدراتها الدفاعية التي تحطمت في حرب الأيام الستة ١٩٦٧ م . كذلك أدى هذا القرار إلى تقافز بعض الدول البترولية العربية وغير

---

(١) راجع Sheikh Rustum Ali, «Saudi Arabia and Oil Diplomacy, U.S.A, 1976, P. 104».

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

العربية لتعويض النقص في أسواق النفط العالمية والاستفادة على حساب النفط العربي [١] .

وتجمع الدراسات الحديثة على أن النفط لم يستخدم بشكل فعال كأداة في الحرب الشاملة ضد إسرائيل إلا عام ١٩٧٣ م ، حيث كان تنسيق جبهة الحرب الاقتصادية بزعامة السعودية ، مع جبهة الحرب العسكرية والدبلوماسية من أنجح المواجهات العربية ضد إسرائيل [٢] .

وقد اتضح الآن وبشكل خاص منذ بداية عام ١٩٨٣ م حتى الآن ، أن خطورة الدروس التي خرج بها الغرب من تجربة حظر البترول العربي عام ١٩٧٣ م ، واقترانه بأزمة الطاقة وارتفاع أسعار البترول ، وموجات التضخم والأزمات الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية ، قد دفعت مفكري الغرب إلى إحكام خططهم لتحطيم الأوبك الأمر الذي نجحوا فيه إلى حد بعيد ، بحيث رأى البعض أن اتفاقية لندن في إبريل ١٩٨٣ م بشأن سقف الإنتاج ، والحصص ، والأسعار ، وقواعد وحدة الأوبك ليست سوى إجراءات ما بعد وفاة الأوبك .

الوسيلة الثالثة :

مجموعة الوسائل السياسية والدبلوماسية ، وقوامها أربعة وسائل أساسية هي :

١ – حصار إسرائيل دبلوماسيا وسياسيا في المؤتمرات والمنظمات الدولية ، وفي علاقة إسرائيل بدول العالم ، خاصة في إفريقيا ومع الدول الكبرى .

٢ – الدعم الدبلوماسي والسياسي للموقف العربي ، والتحرك لذلك في الإطار الإسلامي ، ومساندة حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، ويدخل في ذلك الحفاظ على المقاومة ، وتسهيل عمل المؤسسات الفلسطينية ، ودعم العمل الدبلوماسي الفلسطيني والاعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية المستقلة ، ودعم

---

(١) راجع تفاصيل أخرى في المرجع السابق ، ص ١٠٥ – ١٠٧ .

(٢) راجع القصة كاملة وتطور اجراءات حظر البترول في المرجع السابق ، ص ١٠٧ وما بعدها .

موقف السيد عرفات إزاء رفض الولايات المتحدة منحه تأشيرة دخول لمخاطبة الأمم المتحدة ، ومساندة عملية نقل مناقشات الجمعية العامة إلى جنيف حول القضية الفلسطينية هذا بالإضافة إلى الخط السعودي الثابت في مقاومة سياسة التوسع والعدوان والاستيطان الاسرائيلية .

٣ – المشاركة في تقديم موقف عربي في إطار البدائل السياسية المطروحة والحصول على إجماع عربي على المشروع السعودي في القمة العربية الثانية عشرة في فاس عام ١٩٨٢ م . ويرى بعض الباحثين [١] أن ذلك تطبيق لانطلاق الموقف السعودي من إجماع عربي حول معطيات القضية الفلسطينية .

٤ – مساندة الصمود السياسي للفلسطينيين والعرب المجاورين لاسرائيل ضد سياسة الاختراق السياسي للصهيونية التي تستهدف تفتيت الجبهة العربية ، والانفراد بالدول العربية ، كل على حدة .

---

(١) راجع Adeed Dawisha, «Saudi Arabia and the Arab- Israeli Conflict: The ups and downs of Pragmatic moderation. The International Journal, The Canadian Institute of International Affairs, Vol 38, No 4, Autumn 1983, P. 679.